مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أثر العامل الخارجي في الوضع الامني العراقي بعد 2003
اسم الكاتب: أ.د. مثنى علي المهداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7207
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 17:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر العامل الخارجي في الوضع الامني العراقي بعد ٢٠٠٣

ا.د مثنى علي المهداوي(*)
muthanna200813@yahoo.com

الملخص :

ان الامن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣ عانى من معضلات داخلية، بعضها ذات بعد سياسي كالمحاصصة والانقسام العرقي والطائفي وما رافقها من فوضى السلاح ومشكلة المليشيات والفساد السياسي وازمة المشاركة وفقدان العدالة الاجتماعية والبطالة والتهجير. وبعضها ذات بعد عسكري كاشكالية التأسيس وضعف التدريب وغياب العقيدة العسكرية للقوات المسلحة، فضلا عن ضعف الجانب الاستخباري. وهذه المعضلات الامنية الداخلية كان احد اسبابها الاثر السلبي للعامل الخارجي على الوضع الامني العراقي، والذي يعود في جزء كبير منه الى تخوف دول الاقليم من التجربة الديمقراطية في العراق التي جاءت نتيجة مشروع امريكي طبق عن طريق استخدام القوة المسلحة، فضلا عن رغبة الدول الاقليمية ابقى العراق ضعيفا منشغلا بمشكلاته الداخلية من اجل عدم تحوله الى قوة اقليمية منافسة مستقبلا .

المقدمة:

يمثل الأمن الوطني قضية مركزية وهدفاً محورياً في قمة الأولويات لأية دولة من دول العالم، ومن خصائص عالم اليوم سرعة التغيير والتأثير والتداخل في المصالح مما يدفع بالدول سواء بشكل منفرد او مجتمع أن تبادر الى ضمان امنها الوطني وجعله الأساس لحركتها الداخلية والخارجية سيما إن اثر الواقع الإقليمي والدولي يفرز دائرة من التحديات والتهديدات التي تمس وجود كل دولة وغايتها في ان واحد.

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

والعراق اليوم أحوج ما يكون الى ضمان أمنه الوطني سيما بعد ان ترادفت مجموعة عوامل اثرت عليه خلال المرحلة الماضية فسقوط النظام بعد ٢٠٠٣ وبروز نظام جديد يمنح لهذه القضية قدر خاص وحاجة ملحة، ذلك إن وجود هذا الإدراك ينبع من المدركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ومستقبل البلد ووجود ابناءه يفرضان بقدر عميق وجود هذا الإدراك وتحقيقه عبر تصورات واهداف واليات التنفيذ.

ولا شك أن مرحلة ما بعد داعش تمثل مرحلة مهمة في تأريخ العراق المعاصر اذ ستفرز بدون شك مجموعة من التداعيات على مختلف الصعد ولاسيما الجانب الأمني، فإن ذلك معناه توليد ضغوط عميقة على الواقع العراقي، وهذه الضغوط تحتاج الى الإدراك الكامل لها، ومن ثم وضع الخطط والتصورات لتجاوزها أو على الأقل احتوائها .

وقد استند البحث على فرضية مفادها (ان الكثير من معضلات الامن الوطني العراقي لها ابعاد خارجية، وان هذه الابعاد الخارجية سيكون لها دور كبير في التأثير على الامن الوطني العراقي مستقبلا).

ولاثبات هذه الفرضية فقد تم تقسيم البحث على خمسة محاور، اذ عالج الأول مفهوم الأمن الوطني، بينما عني الثاني بتحديد اهم المعضلات التي تواجه الأمن الوطني العراقي، فيما اختص الثالث بالعامل الخارجي والرابع بدراسة البعد الخارجي في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي، واخيرا" بحث المحور الأثر المستقبلي للبعد الخارجي على الأمن الوطني العراقي.

اولا": مفهوم الأمن الوطني

لم يكن الأمن إلا ضرورات الحياة الأساسية بالنسبة للإنسان، فمنذ الخليقة ينزع الإنسان الى العيش في امان واستقرار متجاوزا" حالة الخوف والرهبة التي ترتبط بكل شيء غريب عنه وغير مدرك . إن ضرورة الأمن واهميته قد دفعته الى التفكير وبشكل عميق نحو تأمينه وبكل الصور والصيغ سواء بشكل فردي او جماعي وعبر صيغ التعاهد الاجتماعي الذي يمثل محصلة العيش في جماعة، ومع تبلور الدولة القومية أثر معاهدة وستفاليا ١٦٤٨عدُ مفهوم الأمن الوطني احد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية بيد إنه على صعيد الظهور الحقيقي ضمن اطار التنظير والممارسة لم يشع استخدامه إلا بعد الحرب العالمية الثانية بصدور قانون الأمن الوطني لعام ١٩٤٧ عن الكونغرس الأمريكي(١). اذ مثلت هذه الحقبة انطلاق مقاربات نظرية واطر مؤسساتية افلحت بقدر ما في محاولة الترويج لهذا المفهوم كإحدى المفاهيم

الضرورية المرتبطة بالدولة . ولقد ظل مفهوم الامن الوطني حينئذ له علاقة باستخدام القوة العسكرية او التوازن العسكري او توازن الرعب اذ إن تاثيرات الحرب الباردة كانت لازالت حاضرة .

لقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن بانه حماية الدولة الأمة من خطر القهر على قوة اجنبية(٢). ويرى هنري كيسنجر ان الأمن هو اية اجراءات يتخذها المجتمع يسعى عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء(٣)، وهذا يفرض بناء قوة الدولة المحلية وعسكريا" استعدادا" للدفاع عن مصالحها الحيوية، فالدولة قادرة على حماية قيمها الأساسية من التهديدات الخارجية او إن تلك القيم ليست في خطر اذا اضطرت الى تجنب حرب ما اوإنها قادرة على صيانتها بالإنتصار في تلك الحرب، فوجود الدولة وقوتها يرتبطان بمدى قدرتها وتوافر امكانياتها الشاملة نحو تأمين وجودها وازالة اي خطر يمكن ان يواجهها، لقد ذكر تراجر ان اهداف الأمن الوطني ترمي الى ايجاد الشروط السياسية المحلية والدولية الملائمة لحماية وتوسيع القيم الحيوية الوطنية(٤)، ويرى وولفرز ان الأمن الوطني من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد ضد القيم المكتسبة ومن ناحية ذاتية هو انعدام الخوف من امكانية تعرض هذه القيم للتهديد او الخطر(٥). وعليه نخلص استناد لتعريف مفهوم الأمن الى بعدين اساسيين هما:

أ - ضمان الأمن وهو يشير الى حفظ الأمن في الداخل وحماية القيم والحقوق.

ب - انعدام التهديد الشامل على الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

لقد فرضت تحديات العالم اليوم ابعادا" جديدة امنت سعة هذا المفهوم ليشمل جوانب عديدة فبدأ يدخل حقل دراسات العلوم الاجتماعية ليشمل الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا (علم دراسة اصول الإنسان) وبدأ يدخل مجموعة واسعة من المشكلات العالمية الطابع تحت عنوان الدراسات الأمنية بما فيها العنف الداخلي، المخاطر، الصراعات الداخلية والعابرة للحدود، ومرض نقص المناعة، وتهريب المخدرات، والديون العالمية، والكساد الاقتصادي، والإنفجار السكاني، والتلوث البيئي، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، وعليه فلم تعد القوة العسكرية بما تملكه من امكانية تدميرية هائلة تعد تعبير مقبول عن الأمن الوطني ، بل يرى وزير الدفاع الأمريكي الاسبق مكنمارا ان الأمن يرتبط بالتنمية ، فالأمن

الوطني مفهوم واسع يتجاوز المهمة الرئيسة والتي تتمثل في حالة الاستعداد الدائم للقوات العسكرية الضرورية لحماية الأمة ، ولذلك يرى ان الأمن الوطني مفهوم اشمل يضم فضلا عن القوة العسكرية التقدم الذي تحققه التنمية الممثلة لمعنى الأمن فتنمية القدرات الذاتية من اجل الحفاظ على المصالح المشروعة للدولة وردع العدوان لتعزيز السيادة وضمان الاستقلال والأستقرار الوطني وضمان التقدم في مختلف مجالات الحياة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كل ذلك يشكل مفهوما" للأمن الوطني يستطيع ان يواكب حركة العصر والتطورات المستقبلية(٦). نستنتج مما سبق:

١ ـ إننا ازاء مفهوم حديث في اطار العلاقات الدولية واذا كان الأمن قد ارتبط ابتداء بالفرد ثم الدولة، الا انه على صعيد حركية المفهوم ضمن اطار التنظير الفكري لم يعرف التبلور إلا في اربعينيات القرن الماضي. ومثل حضوره محصلة لتجربة قاسية عاشها المجتمع الدولي وهي تجربة الحربين، وسعي الدول وباصرار من اجل تأمين وجودها وحفظ كيانها ازاء الأخطار المحدقة بها، وعليه فحداثة دخول المفهوم قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية منحه العديد من التفسيرات والتعريفات.

٢ ـ اذا كانت مضامين المفهوم مرتبطة بشكل اساسي بالدولة بعدها الوحدة الأساسية في النظام الدولي فإنه يشمل الى جانب امن الدولة امن الأفراد، فغاية الدولة ليس فقط تأمين وجودها فحسب وإنما ايضا امن افرادها عبر مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحرية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين .

٣ ـ إننا ازاء مفهوم متغير فهو حقيقة متغيرة تخضع لظروف الزمان والمكان ووفقا لاعتبارات داخلية وخارجية ، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا ، بل هو مفهوم يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والأقليمية والدولية ، فالأمن حالة حركة مركبة لا تتصف بالجمود .

٤ ـ الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول الى زيادة قواها ، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدلا ان يكون مدعاة الى مزيد من الشعور بالأمن . فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنّما تسعى دائما" الى تحقيق التوافق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية ، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة

القوة مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول اخرى في سياق سعيها الى تحقيق الأمن لذاتها (٧) .
٥ - إنّ أبرز توصيف لفكرة الأمن قد ورد في القران الكريم كنقيض للخوف لياتي في صيغ الفرد وصيغة الجماعة (جماعة المؤمنين)، (الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف)* (رب اجعل هذا البلد امنا")، وقوله تعالى (وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا") ***.**
٦ - اكتساب المفهوم لقيمة مضافة حتى عدَ احدى خصائص السيادة وانعكاس لها ، فلم يعد مجرد مقولات ذاتية او احتياجات ترتبط بالفرد والدولة ، وإنما امسى احدى تعبيرات وجود السيادة التي تفترض تحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة اراضيها وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وهذه السيادة لها منظورها الشمولي الذي لا يتعلق بالسيادة الخارجية وإنما الداخلية بتأمين كيان الدولة من الداخل ، فضلا عن التهديد الخارجي وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا" واجتماعيا" لتحقيق الغايات والأهداف التي تعبر عن الرضا التام في المجتمع . وعلى هذا فمفهوم الأمن اليوم يرتكز على ثلاثة محاور هي: (تأمين كيان الدولة داخليا" وخارجيا"، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع).

ثانيا": معضلات الأمن الوطني العراقي

لم يكن المجتمع العراقي مستقرا من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية لنصف قرن من الزمان ، ولم يكن التجانس الاجتماعي للعراقيين محكما ، ولم يكونوا هم بطبيعتهم عبر تاريخ عيشهم الطويل سهلي الانقياد . ومثلت الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ حدثا مهما زاد من تداعيات هذه العوامل التاريخية على الوضع الأمني في العراق . لقد تفاعلت ترسبات الماضي وما تحمله من تناقضات ، مع وقائع الحاضر وما تحويه من صراعات ، وسط مجتمع منهك القوى ، فكونت حالة واسعة الانتشار من التوتر الأنفعالي . إنّ الإنّفعال الشديد في ظروف الحرب والتغيير الى واقع جديد مسألة طبيعية في كل المجتمعات البشرية ، إلا إنّ غير الطبيعي فيما يتعلق بالعراق هو ترك هذا التوتر بدون معالجة لمدة غير قصيرة بعد تغيرات ابريل / نيسان ٢٠٠٣ (٨).

إنّ التحديات التي تواجه الأمن الوطني في مرحلة مابعد داعش لا تأتي من بعد واحد ، بل من ابعاد متعددة ، علاوة على ما تتميز به هذه الأبعاد من

شموليتها الإقليمية والدولية ، فضلا عن التحديات الداخلية اذ تمثل التحدي الأكبر . فتحدي بناء الدولة هو التحدي الأهم اذ ثمة تناقضات تحيط هذا البناء بالعديد من الإشكالات وتوفر له عناصر التأزيم من مدة الى اخرى حتى عدَ هذا الملف اهم الملفات القائمة والتي تمارس دورا" عميقا" في عدم تأمين الأمن العراقي ، واهم ابعاد التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي هي الابعاد الاتية :

١ـ البعد السياسي: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انطلاق عملية سياسية ولكن هذه التجربة لم تخلومن اخفاقات وتناقضات ومصادر هذه الأزمات تبرز من مدة الى اخرى ويعود الأمر في ذلك الى امرين هما :

ا ـ طبيعة المشكلات البنيوية التي اصابت لب العملية السياسية الجارية في البلاد عند نقطة الشروع الأولى فيها وقد وجدت تلك المشكلات صداها تدريجيا" في الميدان الأمني مباشرة وبشكل متلازم زمانيا ومكانيا (٩) .

٢ ـ التردد في معالجة تلك الأختلالات وذلك ينبع ربما من الإحجام وانعدام الرغبة في البحث عن الحلول تحت ضغط المصالح المتناقضة للقوى السياسية المتعددة ، ليفرز ذلك مايأتي :

أ ـ نمط المحاصصة السياسية كنمط اساسي في بناء الدولة الجديدة اذ تجسد في حالة مؤسسية في اول تجسيد رسمي لسلطة عراقية في ظل الاحتلال سميت بمجلس الحكم بمنتصف عام ٢٠٠٣ اذ تم تقسيم السلطة في أشكالها الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وكذلك منافع السلطة بين الفرقاء على أسس عرقية وطائفية ودينية بذريعة التمثيل المناسب للمكونات العراقية المختلفة . وتحول ذلك الى عرف سياسي في اطار الواقع العراقي (١٠) .

ب ـ الإنقسام العرقي والطائفي :

انسجاما مع النقطة اعلاه افرزت المرحلة السابقة انقسام المجتمع العراقي ليس على اساس سياسي او فكري بقدر ما هو فرز طائفي وقومي ، وبالتالي ادى ذلك الى انقسام الشارع العراقي الذي انقسم على نفسه ، وعلى هذا فقد اصبح من الطبيعي ان يلجأ كل فريق سياسي الى مكونه الاجتماعي عند كل منعطف مهم في العملية السياسية ، وبروز مراكز قوى من هذا الانقسام ، وبدلا من سيادة التداول السياسي بين القوى السياسية فقد ساد التداول الطائفي والوطني وبروز حالة الصراع بينهما (١١) .

ج ـ فوضى السلاح في البلاد : لقد تضخم مخزون السلاح على المستوى الفردي في ظل الإنفلات الأمني بعد عام ٢٠٠٣ ، في ظل سعي الجميع لتعزيز

شعور الأمن لديهم بمضاعفة قدرات الدفاع الذاتية لديهم ، وتتحمل القوات الامريكية مسؤولية كاملة عن هذا التسيب في امتلاك وسائل العنف بمختلف انواعها ، إن فوضى التسلح هذه قد كانت احدى العناصر التي غذت حالة الصراع بين المكونات المختلفة . فالتناقض والتباين الفكري قد اتخذ من العنف المسلح اداته المفضلة ازاء الآخر، ليكون في المحصلة اشكالا" متعددة من العنف والأرهاب ، كالإختطاف والتفجير والجرائم المنظمة على اختلاف انواعها وكان لكل ذلك انعكاساته الخطيرة على السلم الأهلي والاستقرار الأمني في البلاد .

د ـ مشكلة المليشيات : إنّ الإنفلات الأمني الذي حدث في العراق مثل الحاضنة التي اطلقت القوى المسلحة او المليشيات التي تتباين من حيث المستوى والأهداف وعلى صعيد الطبيعة والغرض . فقد برز الى الوجود الكثير من الفصائل المسلحة ليكون ذلك علامة فارقة في هيكل القوة العراقي المعاصر الذي برز الى الساحة العراقية ولتجعل العراق اكثر الأماكن خطورة في العالم ، كما مارست تلك المليشيات دورا" رئيسا" في احداث العنف الطائفي منذ عام ٢٠٠٦ .

ولما كنت قضية الأمن الوطني قد امست قضية شمولية سيما ضمن الواقع العراقي فإن ثمة ابعاد اخرى وهي تتعاضد مع ماسبق لتؤثر في المحصلة على الأمن الوطني العراقي اهمها :

١ـ الفساد السياسي : أن الرقابة على أداء السلطة التنفيذية التي تتحقق في ظل الديمقراطية تشكل ضمانا أساسيا لحسن أداء العمل الحكومي ونزاهته ، الأمر الذي يحقق ظروفا أفضل لتنفيذ مشاريع التنمية ، ومن ثم توفير الأمل لدى الناس في إمكانية تغيير أحوالهم المعيشية ، وقد علمتنا دروس التاريخ إن الفساد السياسي يعد من بين أهم العوامل التي تبث اليأس عند الناس وترفع درجة السخط بينهم ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى العنف .

٢ـ ازمة المشاركة: إن الديمقراطية تحول الناس من معزولين وساخطين إلى مشاركين، وحين يشعرون بأنهم مشاركين في القرار وقادرين على المحاسبة، سواء في المجالس البلدية أو النيابية ، فإن موقفهم من السلطة والإدارة يختلف حتما، ولا تصبح النقمة هي الحاكمة لتلك العلاقة ، وإنّما تحل محلها المسؤولية وهي القيمة الطاردة للعنف. إن

المشاركة تدرب الناس على التسامح والتعايش وتداول السلطة، فكلما تكرست تلك القيم واتسع نطاقها تراجع العنف .

٣- الفقر وفقدان العدالة الاجتماعية : إن اخفاقات التنمية ، والتفاوت الصارخ في مستويات العيش والبطالة وتدني مستويات الحياة والعيش الكريم ، من الحقائق التي تسهم في بروز ظاهرة العنف لذا فإن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف وتوفر لها الكادر البشري والحماية هي المناطق الفقيرة ، ومن هنا فإن آليات العنف تتحرك بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة، إذ إن التدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة توفر بدورها كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في المجتمع ، وتنمو في المناطق الفقيرة أفكار الغلو والعنف مما سهل انخراط الشباب على الأخص في المجموعات أو المنظمات التي تعتمد العنف لشعورهم بالإحباط وفقدان الأمان والأمل الناجم عن ازدياد معدلات البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وزيادة التفاوت الطبقي .

٤- إن مشكلة البطالة تشكل ركنا أساسيا في جرائم العنف ، فعندما لايجد الشاب ما يشغل فكره وفراغه ويثري عقيدته سيكون فريسة سهلة لأي خلية إرهابية وسيتحول إلى قوة تدمير هائلة تطال المجتمع واقرب الناس إليه . وقد يتجه الشاب إلى العنف بدافع الإنتقام من المجتمع الذي نبذه ولم يعطه أدنى حقوقه الأساسية ، فلا يفرق بين العقيدة والظلم كدافع . وإن غياب الهدف الوطني وضعفه سبب ونتيجة في قضية البطالة ، وللفقر ثلاثة أبعاد مترابطة وهي اولا : الحرمان من الموارد : وفي هذا المجال يمارس الحكم الصالح دورا مهما في تأمين شبكات الحماية الاجتماعية المحلية ، وفي اعتماد سياسات اقتصادية تعالج الفقر، وفي تأمين القروض والأموال ، وفي حماية السكان وحقوقهم في الأرض والمسكن . ثانيا : الحرمان من الفرص : إن انعدام وانخفاض نسبة الفرص المتكافئة في التعليم والصحة والنقل والتدريب وبالتالي الحصول على الفرص الاقتصادية والوظائف مما يؤدي إلى الشعور بالظلم والأضطهاد الأمر الذي ينمي ظاهرة التطرف وبالتالي العنف. ثالثا: الحرمان من السلطة: إن حالة الفقر وما ينتج عنها من انعدام الفرص والوظائف يجعل من الطبقات الفقيرة محدودة القدرة في الولوج إلى ميدان المنافسة على السلطة السياسية، ويبعدها

عن المشاركة والتعاون وبناء القدرات وتقوية المؤسسات والمشاركة في المعلومات، وبالتالي في الفرص شبه المتساوية في الحصول على موقع داخل مراكز القرار أو التأثير في عمليات صنع القرار، وتلعب السياسات التنموية الخاطئة دورا كبيرا في توسيع دائرة الفقر وزيادة عدد الفقراء الناقمين والساخطين على الحكومات، مما يجعل عملية استقطابهم إلى الأفكار المتطرفة يسيرا، لاسيما إذا كانت الفرص للحصول على الأموال قليلة، والقروض شحيحة، أو ذات شروط صعبة لا تمكن الفقراء من الانصراف إلى تنمية مواردهم ورفع مستواهم المعيشي، وإذا أخذنا بنظر الأعتبار أن الأسر الفقيرة تميل عادة إلى زيادة عدد إفرادها لأسباب اجتماعية ودينية وثقافية لامجال للخوض في تفاصيلها ، فإن هذا يشكل دافعا إضافيا لتبني الأفكار المتطرفة التي تقدم سبلا" سهلة ومقبولة للخلاص ، في مقدمتها ادعاء الجماعات المتطرفة تأجيل الاستحقاقات الدنيوية ومتطلبات الحياة إلى الدار الآخرة وما فيها من نعيم ، والتي من الممكن بلوغها بتبني وسائل العنف والقوة لإزالة الظلم .

٥- التهجير : الهجرة وأن كانت نوعاً من أنواع الحركات المكانية إلا أن صفتها الأساسية هي تغير في مكان الإقامة الاعتيادي أو السكن الدائم إلى مكان آخر يختلف عن المكان السابق تماماً(١٢)، وهي تختلف من حيث المسافة والزمن وترتبط عادةً بالعوامل السياسية أو الدينية أو البيئية اذ تؤدي إلى دفع فئات المجتمع أو أصناف من الجنسيات أو الجماعات السكانية إلى ترك مساكنها إلى أماكن آخرى، وهناك الهجرة التي لا ترتبط بموعد محدد. ويطلق عليها في الغالب الهجرة القسرية أو الأجبارية أو النزوح السكاني والتي تتم بصورة إجبارية (١٣) وتحدث بصورة عامة ضد أولئك الذين يهمهم الأمر ومن أجل هدف واحد تفوق سلبياته وإيجابياته وهو انقاذ حياتهم(١٤) ويتم النزوح بصورة مباغتة، ودفعة واحدة أو على شكل دفعات وربما يشمل بعض الأحيان منطقة بكاملها تجلى كلياً من أرضها، وتتفاوت المدة التي يقضيها المهاجرون بين بضعة أشهر أو سنين أو بصورة نهائية وقاطعة.

٢ – البعد العسكري: يعد هذا البعد من اهم المرتكزات الأساسية للدولة ، فالقوة العسكرية تعد ابرز مقومات قوة الدولة، وهي ان كانت مصدر القوة

الأساسي في الحقبة السابقة بيد إن التطور العلمي والتكنولوجي وبروز مصادر القوة الجديدة للدولة جعل مفهوم القوة اشمل، الا إن ذلك لم يقلل من قيمتها واثرها بالنسبة لوجود الدولة وامنها سيما في ظل التنافس الإقليمي والدولي، وفي ظل القناعة الأساسية التي مؤداها إن جل الأهداف الأساسية لا يمكن إن تتحقق إلا عبر الأداة العسكرية، والدول تفضل هذه الأداة بعدها الأداة القادرة على تحقيق الأهداف وباسرع امد زمني وعلى هذا حرصت الدول على امتداد الزمن على بناء قوة عسكرية مقتدرة. إن ابعاد الحقبة الماضية على صعيد اداء المؤسسة العسكرية العراقية شخصت إشكالات اهمها:

أ- **إشكالية التأسيس: إن من ابرز الأزمات التي برزت نتيجة سوء الإدارة الأمريكية في العراق عشوائية الاختيار عند تأسيس المؤسسة العسكرية ، فأية قوة عسكرية في العالم لا يتم تشكيلها إلا وفق معايير وسياقات متفق عليها، سواء في اطار الدولة او حتى ضمن المعايير المتفق عليها دوليا" (١٥). فعملية التعيين جاءت إنّعكاساً للوضع السياسي الجديد وتبلور شكل المحاصصة السياسية القائمة على أسس حزبية أو طائفية أو أثنية.**

ب- **ضعف التدريب: يعنى التدريب إعداد الأفراد للقيام بالأعمال القتالية الفردية والأعمال القتالية ضمن المجموعة، وبالتالي ضمن الوحدة، اي إنّه يجعل من الأفراد اولا والمجموعات ثانيا قوة متماسكة تتعاون مختلف الصنوف ومختلف القوات لتحقيق الحد الأقصى من النتائج في المعركة، ويشير الجنرال ماك ارثر (لا توجد في اي مهنة اخرى مثلما في الجيش اشكال من العقاب على استخدام الأفراد غير المدربين تتميز بكونها مروعة ولا يمكن إلغاؤها)(١٦). ورغم النجاحات التي حققتها القوات المسلحة خلال المرحلة الماضية في محاربتها الجماعات الارهابية ، بيد إن ذلك لا يغير من حقيقة اساسية قوامها إن التجهيز والتسليح، لايزال اضعف بكثير من القدرات الدفاعية لكل دول الجوار.**

ج- **غياب العقيدة العسكرية: إن من مستلزمات الإعداد العسكري للجيوش وجود العقيدة العسكرية فهي الفلسفة والإطار التي تغلف حركة القوات المسلحة ، بينما على صعيد القوات المشكلة بعد ٢٠٠٣ فليس ثمة عقيدة عسكرية موحدة، وهذا الأمر هو إحدى اسقاطات الجانب السياسي من حيث انعدام رؤية وفلسفة واضحة للدولة سيما**

في ظل التصارع والإختلافات الحزبية والسياسية ، فمن قبل كان نمط التدريب المتبع هو النمط السوفيتي، ولكن بعد اعادة التشكيل تم الإستعانة بمدارس تدريب متعددة مما ادى الى افتقار هذه القوات الجديدة الى قواعد تدريب واشتباك موحدة.

د- غياب وحدة القيادة : إن اغلب القوات الحالية تعتمد اهدافا" سياسية متنوعة حسب تنوع مراكز القوى وتفتقر الى البناء الهرمي .

ه- ضعف العمل الإستخباري : إن ضعف الجانب الإستخباراتي في بداية انشاء الأجهزة الأمنية كان احد الأسباب الرئيسة وراء التدهور الأمني ، إذ إن السياسات الأمنية الناجحة تنتج عن قرارات ناجحة ناتجة عن التراكم الكمي والتحسن النوعي في المتاح من البيانات (المعطيات الأولية) (١٧) .

ثالثاً : العامل الخارجي

من اليقين الاعتقاد بأن الحرب الامريكية على العراق افرزت اثارا" عدة ، وان هذه الأثار ستسري على الواقع العراقي كما ستشمل الواقعين الإقليمي والدولي، وربما يرد ذلك الى الطبيعة الإشكالية التي اوجدها الطرف الأمريكي ومحاولته صياغة بنية جديدة للدولة ، وما يعني ذلك من تحطيم مؤسسات الدولة السابقة وهدم مؤسساتها لتتضمن الدولة الجديدة في ابعادها العديد من بواعث الإشكال .

وبقدر ما يعكس هذا الواقع تداعيات عدة يبرز ملف اشتغال الدول الإقليمية بواقع العراق ، فليس من شك ان من عناصر تعقد الملف العراقي او اشتباكه هو كثرة الأطراف الفاعلة به . وهو في هذا الإطار يتجاوز ابعاد القوى الداخلية وصراعاتها ليرسي في ابعاد القوى الخارجية وما تريد ، اذ ان صيغة العراق الجديد والمتأسس بارادة خارجية والمتحفز لبناء نموذج اقليمي يعد عنصرا" يملك امكانات الوجود والفاعلية، ومن ثم التأثير. هذا التأثير لا يتخندق ضمن ابعاد التاثير الثانوي او الهامشي، بل انه يسري ليصب في اطار الأطراف الفاعلة والمشاركة، والتي تقوم برسم وصياغة الوقع العراقي. كما انها تأخذ نمطا" تراتبيا" على صعيد مدى التاثير والفاعلية بين القوى المختلفة، وهذا يعود بطبيعة الحال الى حجم التدخل وابعاده وقنوات التأثير الحاصلة على إن المشترك اليقيني انما يتحدد بتحقق فكرة التأثير على اختلاف مؤشرات القياس، ومعايير التحديد.

إن بعض دول المنطقة وجدت ان التغيير في العراق بعد الحرب الأمريكية ٢٠٠٣ ، وضع القوات الأمريكية قريبا من حدودها ، ووجدت في اهداف الحرب المعلنة من قبل الأمريكان دعوة لأن يكون العراق مركزا للديمقراطية في المنطقة قد يخل باستقرارها، فادركت انها تحت التهديد المباشر ، فالرؤيا الخارجية لدول المنطقة تتفق او تلتقي في معظمها عند نقطة واحدة قوامها ان الوضع في العراق بعد تغيرات ابريل/نيسان ٢٠٠٣ عامل تاثير سلبي على واقعهم السياسي والاجتماعي ، يحتم الدخول في ساحته للتقليل من شدته وآثاره.(١٨) وهنا لابد من التركيز على نقطة مهمة، وهي ان الولايات المتحدة حاولت ان تجعل من العراق أنموذجاً للديمقراطية يحتذى به، ومن خلال تواجدها فيه، عبر (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الذي اعلنته عام ٢٠٠٤. ومما يرتبط بذلك من اعادة ترتيب الوضع في المنطقة والذي يفرض على دول المنطقة شروطا تمس طبيعة الانظمة الحاكمة(١٩).

وعلى هذا تتباين الدول الإقليمية ودرجة اشتغالها في العراق ، اذ يتعلق ذلك بمدى ما يمثله العراق ضمن دائرة امنها الداخلي هذا اولا" ، ومن ثم امتداد هذا الأثر على واقعها ومستقبل المنطقة والإقليم ككل ، فالعراق قد مثل النقطة الإستراتيجية المحورية للمنطقة طوال الحقب الماضية ، فضلا" عن وقوع المناطق الكردية في اجواء من التوتر بين تركيا وايران والعراق، وبالتالي فليس من مصلحة الأمريكان إن يتركوا المنطقة في حالة فراغ .

يمكن القول ان التدخل الإقليمي كان له دورا محوريا في زعزعة الوضع الأمني مع السعي قدر الامكان الى استمرار التأثير في المرحلة القادمة وهذا التأثير يتحدد في:(٢٠)

أ- اضعاف الأنموذج الديمقراطي المستحدث من اجل الحيلولة دون امتداد هذا الأنموذج الى دول المنطقة .

ب- الإبقاء على منطق الصراع داخل العراق بين القوى السياسية او حتى بين التكوينات الاجتماعية ، لكي يبقى العراق ضعيفاً ولا يتحول الى قوة منافسة اقليمياً .

ج- تأمين الأمن الإستراتيجي لدول الإقليم ، فهذه الدول تندفع الى التدخل لتأمين هذا الجانب والحيلولة دون اية تأثيرات او اختراقات تنطلق من البعد العراقي وبأية صيغة يمكن تصورها او اعتقادها ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية اهمية العراق بالنسبة لأمنها . وعلى هذا فانها تسعى الى تأمين مدرك اساس انها طرف اساسي لا يمكن تجاوزه او التغافل عنه في اية تسويات او

طروحات تتعلق بواقع العراق . كما ان هذا التدخل سياخذ ابعادا" عدة تتراوح من الدعم السياسي لبعض الأطراف السياسية وصولا" الى الدعم اللوجستي لبعض القوى المناوئة.

د- تأمين صيرورة البرنامج النووي الأيراني فمدرك السلاح النووي يمثل احد اولويات سياسة ايران، فالإعتقاد بدور اقليمي مؤثر لن يتحقق إلا باكتساب القدرة النووية، لإن ذلك معناه ظهور قوة نووية لا يمكن تهديدها او تقييد حركتها فبواعث القوة اليوم تعتمد بدرجة عالية على القوة النووية وذلك لن يتحقق إلا بصنع القنبلة النووية.

ان خطورة تدخلات دول المنطقة في الوضع الأمني العراقي اشارت اليها استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، اذ جاء فيها " يأتي التحدي الأكبر نتيجة للتحول السريع الذي يوفر بيئة خصبة للأستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي . مما يزيد بذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الأقليمية تجاه العراق الجديد " (٢١) .

وهذه العبارة تبين بشكل واضح ان دول المنطقة استغلت الخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الأمني في العراق وبما يحقق مصالحها ، وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي ، فضلا عن استغلال الشعارات التي تتلاعب بعواطف الشعب العراقي .

رابعاً : البعد الخارجي في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي

ان الإستراتيجية لاتأتي من فراغ ، بل يسبقها وضع سياسة عامة تحدد اهدافا واضحة ومحددة تترك للإستراتيجية مهمة تحقيقها ، وتستعين على ذلك بالتخطيط الدقيق المتعقل والمتبصر القائم على تحديد محاور خاصة ووضع خطط آجلة ومتوسطة وحالية لتحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة . اذن فالسياسة العامة او الهدف ، والإستراتيجية والتخطيط هي حلقات ثلاث مترابطة في سلسلة واحدة (٢٢) .

إنّ استراتيجية الأمن الوطني ليست حالة ثابتة وجامدة ، وانما هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية ، ونوعية التهديدات وتغيرها من وقت الى آخر ، وان العبرة لا تكمن في مجرد وجود عناصر القوة ، وانما في عملية استثمارها ، وتوظيفها توظيفا حيا . فمن طبيعة الأشياء في ممارسة استراتيجية الأمن الوطني تحتم استخدام ادوات القوة بجانبها السياسي لاغراض الدفاع عن مقومات واركان الدولة

ومصالحها الحيوية . فالقوة ليست مادية وليست معنوية فقط ، وإنّما محصلة لهما معا وفي اشكال مختلفة ، فالعلم والتكنولوجيا قوة ، والذكاء قوة ، والثقافة قوة ، وهكذا . (٢٣)

فضلا عن ذلك فان كل ركن من اركان الدولة ، وكل شرط من شروط وجودها واستمرارها، وكل نشاط من إنشطتها، وكل ظاهرة تتعلق بالأمن تتوزع على محورين، احدهما داخلي والأخر خارجي، مما يفرض على الدولة بناء تصوراتها ومواقفها وسياساتها وتطبيقاتها الأمنية وفقا لهذين المحورين ، وتبعا لظروفهما ومتطلباتهما . فسعي الدولة لتحقيق قيم امنها ومبادئه ، وضمإن متطلباته وتأمين شروطه، يستلزم وضع مخطط استراتيجي شامل لتحويل هذه القيم والمبادئ العامة والثابتة، ومتطلبات وشروط ضمانها وتحقيقها ، الى اهداف وظيفية عملية محددة ، تتوزع على السياسات التنفيذية ، وفقا لنطاق العمل ودائرة الاختصاص، ليأخذ هذا المخطط بالنسبة للدولة صورة (السياسة العليا) التي تتفرع عنها سياستان تنفيذيتان متخصصتان هما ، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. اذ تتولى كل سياسة منهما تنفيذ الخطط الخاصة بها ، وتحقيق الأهداف الوظيفية التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها ، وفي دائرة اختصاص مؤسساتها . لتضمن الدولة توزيع الخطط والمسؤوليات بين المؤسسات المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن وفقا لقواعد التخصص وتقسيم العمل ، مع توافق السياسات التنفيذية والإنشطة الإنجازية للمؤسسات المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن وتناسق عملياتها ومراحلها ووسائلها واساليبها ، فضلا عن تكامل الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات المكلفة بتحقيق الأهداف الوظيفية للأمن وضمان متطلبات وشروط استمرار نشاطاتها (٢٤) .

إن هذا الترابط الوثيق بين السياستين الداخلية والخارجية في معالجة الملف الأمني اشارت اليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ في الفقرة الخاصة بعقد اتفاقيات امنية ثنائية او متعددة الأطراف بالنص " تدرك الحكومة العراقية بأن الأرهاب والتمرد يغذى بشكل رئيس من خارج العراق ، وإن حدوده الطويلة مع جيرانه لا يمكن ان تضبط من قبل القوات الأمنية العراقية فقط ، ولذا فإن اقامة اتفاقات ومعاهدات امنية ثنائية متعددة الأطراف مع الدول الإقليمية ستكون في مصلحة جميع هذه الدول " (٢٥) .

إن الواقع الأمني الذي يعيشه العراق بكل مرافقه المدنية والعسكرية ومستقبل الوضع الأمني في ظل النظام الديمقراطي ، يتطلب من صناع القرار

في العراق استيعاب المفاهيم الحديثة للأمن وتوظيفها في استراتيجية الأمن الوطني ، اذ يعد ذلك ركنا" اساسيا" في بناء الدولة وترتيب علاقاتها بالمجتمع الدولي وبشكل خاص بالدول المحيطة بها (٢٦) .

إن سياسة الأمن الوطني لم تعد شأنا" عسكريا" مستقلا" لوحده ، فنجاح الإستراتيجية الوطنية يحتاج لإن يكون متكاملا مع المناهج الإستراتيجية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي تعكس الوحدة الضرورية لسياسة الأمن . إن تطوير سياسة الأمن وادارتها يحتاجان اولا" الى السيطرة المؤثرة السياسية في القمة ، لغرض تامين التوحد الملائم للعناصر الوثيقة الصلة المختلفة ، وكذلك لتامين التوجه السياسي الكفوء لمجهود الأمن للدولة ، ويحتاجان ثانيا" الى عدد من المؤسسات والوكالات في القاعدة لإنتاج البيانات والتقديرات الضرورية التي يمكن إن تعتمد عليها القرارات السياسية لترجمة السياسة الأجمالية عند صياغتها الى خطط محددة لتنفيذها من الأجهزة المعنية (٢٧) .

إن نجاح الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، والوزارات المدنية والأجهزة العسكرية ، في رسم وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية يتوقف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، التي تعد حلقة الوصل بين الشعب والحكومة.

ففضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن مصالح وحقوق اعضائها فهي تمارس دورا" مهما" في رفع الوعي للمجتمع ككل ، وهي باختصار الجانب الثاني للنظام الديمقراطي ، ففضلا" عن السلطات الثلاثة التي يتضمنها الدستور تشكل مؤسسات المجتمع المدني ظهيرا" ورديفا" لممارسة السلطة (٢٨) . ولايمكن لأي خطة امنية إن تنجح في اي نظام ديمقراطي بدون إن تلقى القبول من مؤسسات المجتمع المدني ، اذ إن هذه المؤسسات هي التي تعطي (الشرعية الواقعية) لهذه الخطط الأمنية ، والتي تسهم في القبول الشعبي للخطط الأمنية ، اكثر مما تسهم المؤسسات الحكومية في القبول الشعبي .

خامساً : الأثر المستقبلي للبعد الخارجي على الوضع الأمني العراقي

اذ كان الوضع الأمني العراقي الحالي يرتبط بعوامل داخلية واقليمية ودولية كما ذكرنا سابقا ، فان مستقبل هذا الوضع لن يختلف من حيث ارتباطه بهذه العوامل الثلاثة . وفي جانب العامل الداخلي فإن حجم القوات المسلحة وصل الى عدد جيد يتناسب مع عدد سكان العراق ومساحته ، إلا إن النقص يبدو

واضحاً في تجهيز هذا العدد بالمعدات والأسلحة ، ومن المعروف إن العراق لا يمتلك الان التصنيع العسكري الذي يستطيع عن طريقه سد هذا النقص ، ولذلك فإنه سيعتمد على التجهيز العسكري الخارجي ، ولهذا الإعتماد سلبياته من حيث تأثير الدول المجهزة للسلاح على القرار السياسي الخارجي . واذا اضفنا الى هذه السلبية العامل الإقليمي المتمثل بالتدخلات السلبية في الملف الأمني العراقي ، والعامل الدولي الأهم المتمثل بالعلاقة المستقبلية للعراق مع الولايات المتحدة التي يوجد حولها الكثير من الجدل ، يمكن إن نرى اهمية البعد الخارجي في مستقبل الوضع الأمني العراقي .

وضمن سياق الحديث عن مستقبل الوضع الأمني في العراق وعلاقته بالولايات المتحدة، فان ذلك يرتبط بمجموعة من النقاط ومنها (٢٩) :-

١ – تردي او تحسن الوضع الأمني في العراق .

٢ – قدرة قوات الأمن العراقية على الاضطلاع بمهامها بدون مساعدة القوات الأمريكية .

٣ – مواقف القوى السياسية العراقية المؤيدة او الرافضة لسلوك الحكومة العراقية الحالية.

إنّ اهمية هذه الأبعاد الاقليمية والدولية لايعني إن مستقبل الوضع الأمني في العراق سيتوقف عليها فقط ، بل إن البعد الداخلي له اهميته ايضا ، لاسيما إنّه يمثل ارض العمليات التي تطبق فيها الإستراتيجيات الأمنية الوطنية .

ومن اجل ضمان الوضع الأمني العراقي المستقبلي وبالاتجاه الصحيح الذي يرسخ دعائم الأستقرار بالبلد ، لابد من إن تأخذ المؤسسات الاجتماعية دورها في تعزيز الأمن الوطني ، فالأسرة يجب إن تلعب الدور الإيجابي في حياة افرادها وفي وقايتهم من الأفكار المتطرفة التي تهدد أمن البلد ، وبالمقابل على الدولة إن تدعم الأسرة عن طريق العمل على تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى الحياة واقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الإنّسان . كما إن على المدرسة إن تركز على التعليم الذي يهذب النفس ويحد من التصرفات المتطرفة . اما المؤسسات الإعلامية فإن الإعلام المطلوب منها هو الإعلام المعتدل الصادق الذي يضع الأمور في وضعها الصحيح . وللمؤسسات الترفيهية كالنوادي الرياضية ومراكز الشباب والمكتبات دورها ايضا في تعزيز الوضع الأمني ، بتوفير مجموعة متنوعة من الإنشطة الرياضية والثقافية التي تنمي المهارات والمواهب والإحساس بالمسؤولية وتسد المنافذ التي يمكن أن يدخل منها الفكر المتطرف . ولاشك أن للمؤسسات

الدينية التأثير الأكبر على الوضع الأمني ، فالدين هو الأساس في توجيه الناس الى الطريق الصحيح ، وحمايتهم من الجماعات المتطرفة التي تستخدم كل الوسائل لإقناع البسطاء بافكارها المتطرفة بغطاء ديني غير حقيقي (٣٠) .

ان ماحصل في يونيو / حزيران ٢٠١٤ عندما سيطر تنظيم داعش الارهابي على مدن عراقية ، واستعادة هذه المدن من قبل القوات العراقية المدعومة من قبل التحالف الدولي والتي انتهت عملية استعادتها مع نهاية عام ٢٠١٧ ، يدل على اثر البعد الخارجي في الامن الوطني العراقي . اذ ان سيطرة تنظيم داعش الارهابي على هذه المدن كانت لها ابعاد خارجية واستعادة هذه المدن من هذا التنظيم الارهابي كانت بدعم خارجي .

ولذلك فان تنسيق العمل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سيتوقف عليه اتجاه الوضع الأمني العراقي المستقبلي بصورة كبيرة ، من حيث نجاح الخطط المستقبلية واستقرار الأوضاع واستتباب الأمن الداخلي .

الاستنتاج :

من ذلك يتضح إن مشكلة الأمن في العراق تكمن في إنها قضية داخلية لكن الأبعاد الخارجية لها التأثير الأكبر عليها ، وإن هذا الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي فيما يخص الوضع الأمني العراقي سيبقى يحكم الاتجاه المستقبلي لهذا الوضع .إن اهمية الأمن الوطني العراقي تنبعث بسبب :

١- واقع التجزئة الذي أشرنا إليه ، اذ اتبعت القوى السياسية سياسات تتناقض مع الأهداف والمصالح الوطنية ومحاولة بناء الدولة وفق هذا المنطق .

٢- الصراعات الحزبية الداخلية أدت إلى إثارة العديد من القضايا الجوهرية كفكرة الفدرالية ، وقضية المناطق المتنازع عليها ، وتوزيع الثروات ، علاوة على رواج مقولات تنكر الوحدة العراقية ، والهوية العراقية .

٣- الأثر الإقليمي والدولي .

وهو ما يحتم التحرك على ثلاثة مستويات داخلية ، واقليمية ، ودولية عند ادارة الملف الأمني العراقي ، اذ إن مثل هذا التحرك الشامل لا يترك ثغرات ممكن إن تستغل من اطراف تريد زعزعة الأمن في العراق .

إن الأقرار بالترابط ما بين الأمن والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يكفي إن لم يترجم الى سياسات عملية ، تعطي جزء من

الميزانية المالية الأمنية لهذه الجوانب ، وتنفذ في سياسات عن طريق المؤسسات الأمنية . فالأعتماد على المؤسسات الأخرى غير الأمنية في تنفيذ سياسات داعمة في هذه الجوانب للأمن غير كافي ، لاسيما إن وحدة صنع القرار السياسي العراقي في هذه المرحلة هي وحدة الجماعات المستقلة ، حاله حال كل البلدان الديمقراطية التي تتشكل حكوماتها من ائتلاف مجموعة أحزاب إذ تظهر فيها مثل هذه الوحدة ولا يمكن الإنتقال الى وحدة المجموعة الموحدة في الوقت الراهن . وهو ما يجعل تنفيذ المؤسسات الأمنية للسياسات الداعمة للأمن ، حتى وإن لم تكن في صلب اختصاصها، افضل من ناحية السرعة والنجاح ، من الاعتماد على المؤسسات المختصة بهذه الجوانب التي قد يأخذ تنفيذها للسياسات وقت اطول وتقل فرص النجاح بفعل البيروقراطية. والقول إن هذه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليست من اختصاص المؤسسات الأمنية غير دقيق ، فالمطلوب هنا فقط ما يؤثر على الوضع الأمني بصورة مباشرة ، ولدى المؤسسات الأمنية بعددها ، وامكانياتها ، وتنوعها ، وقوتها التأثيرية ما يمكنها من تنفيذ السياسات الداعمة للأمن.

إن مثل هذه الشمولية في التخطيط والتنفيذ ستحقق الشعور بالطمأنينة لدى المواطنين وهذا هو جوهر الأمن ، الذي يختلف عن مجرد تحسن الأوضاع الأمنية .

وتجربة محاربة تنظيم داعش الارهابي بعد سيطرته على مدن عراقية عام ٢٠١٤ واكمال استعادة هذه المدن عام ٢٠١٧ يمكن الافادة منها مستقبلا في توظيف العامل الخارجي بما يخدم تعزيز الامن الوطني العراقي . اذ انها توضح كيف اثر العامل الخارجي سلبيا على الامن الوطني العراقي عام ٢٠١٤ وايجابيا عام ٢٠١٧ .

'athara aleamil alkharijiu fi alwade al'amnii aleiraqii baed 2003

Prof. Dr MUTHANNA ALI HUSSEIN ALMAHDAWY

Abstract:

That the security of Iraq after 2003 suffered from the problems of internal some political as quota , ethnic , sectarian , and its

accompanying of the clutter power and problem of militias , political corruption and A crisis of participation and loss of social justice unemployment and displacement . And some of which the military form as problem incorporation and poor training and the absence of military doctrine of the troops as well as weakness of the intelligence side , these problems of internal security was one of reasons its negative effect for the external factor on security situation of Iraq , which large part cause fear of the countries of region of the democratic experience in Iraq which came as a result of the project of United States by the use of armed force as well as the desire of the state to the regional stay Iraq weak and preoccupied with its internal in order not to turn him into a regional power compete in the future

الهوامش :

١- منذر سليمان ، دولة الأمن الوطني وصناعة القرار الأمريكي تفسيرات ومفاهيم ، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٢٥) ، اذار ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ .
٢- نقلاً عن المصدر نفسه ، ص ٣١ .
٣- نقلاً عن المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
٤- نقلاً عن المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
-٥Arnold Wolfers , discord and collaboration. Essay so international politics, Baltimore, gohn Hopkins prees1962, p 12 .
-٦Edward Kolozeig . renaissance in security studies . international quality December 1992, p 421 .
٧- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (١٩) ، صيف ٢٠٠٨ ، ص ص ١٠ - ١١ .
***. سورة قريش / اية ٤ ، ** سورة البقرة / اية ١٢٦ ، *** سورة النور / اية ٥٥ .**
٨- د سعد العبيدي ، " العوامل النفسية في المصالحة العراقية وجوانب الإعاقة والتفعيل " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (٩) ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، تموز ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .
٩- سرمد عبدالستار امين ، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اوراق عراقية ، العدد (١٩٩) ، مركز الدراسات الدولية ، اذار ، ٢٠١١ ، ص ٥ .
١٠- خضر عباس عطوان ، مهام تنتظر الحكومة القادمة وفقا" لقانون ادارة الدولة نحو صياغة جديدة للسياسة العراقية ، صحيفة الزمان ، العدد (٢٠١١) ، ٢ ايار ٢٠٠٥ ، ص١٥ .
١١- فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الأحتلال على العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٠٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٥ / ٢٠٠٤ ، ص١١١ .
United Nations, Department of Economic an Social affairs, Methods of -١٢Measuring internal migration, New York, 1970, P.1.
١٣- د. عبد الأله أبو عباس ، د. اسحاق القطب ، الأتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، جامعة الكويت ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٨ .
١٤- د. عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان (ج٢) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .
١٥- رعد الحمداني ، معضلة الأمن الوطني العراقي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٧١) ، كانون الثاني ، ٢٠١٠ ، ص ١٢٤ .

١٦- نقلاً عن صباح عبد الحميد الشيخلي،معيار الوطنية والمواطنة في تشكيل الأجهزة الأمنية العراقية،بحث منشورفي كتاب استراتيجية بناء دولة العراق بعد الإنّسحاب الأمريكي،بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .
١٧- د. علي عباس مراد ، " الأمن والمعلومات " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (٧) ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص ٩ .
١٨- د. سعد العبيدي ، مصدرسبق ذكره ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .
١٩- عبد الله خليفه الشايجي ، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وامن منطقة الخليج العربي المراحل – التداعيات – المستقبل ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (١٩) ، صيف ٢٠٠٨ ، ص ٣١ .
٢٠- د.ستار الجابري ، العلاقات العراقية- الأيرإنّية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات سياسية ، العدد (١٦) ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠١٠ ، ص ٨٠ .
٢١- استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، مستشارية الامن القومي العراقي ، جمهورية العراق، ص ٥ .
٢٢ - صالح عثمانّ خضر ، الأرهاب الدولي البداية والتطور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأركان / جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ، ص ٤٢ .
٢٣– بهاء احمد بدر، الأمن الوطني: اطار نظري ، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٢٣ – ٢٦ .
٢٤– د. علي عباس مراد ، " الأمن والسياسة الخارجية : دراسة في التاثيرات المتبادلة " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (١٣) ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٠ – ٢٥ .
٢٥– استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .
٢٦– عبدالرزاق يعقوب يوسف ، " أنظمة الأمن والدفاع الوطني والدولي وعلاقتها بالسياسة الخارجية " ، مجلة دراسات عراقية، العدد (٧) ، مركز العراق للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .
٢٧– المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
٢٨– د. عبد الحسين شعبان ، " الدستور والمجتمع المدني : رؤية مستقبلية " ، مجلة اوراق عراقية ، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٧ .
٢٩– انمار موسى جواد ، الهيمنة الأمريكية وسيادة الدولة الوطنية بعد الحرب الباردة (دراسة حالة : العراق) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠١١ ، ص ص ١٨٧ – ١٩٠ .
٣٠– صالح عثمان خضر . مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٨ – ٥٢ .